**المحــــــــــــــــــاضرة الثانــــــــــــــية:**

 **أبعاد الحكم الراشد:**  يمكن تحديد ابعاد الحكم الراشد فمايلي:

**1-البعد القانوني:** و يتجسد من خلال شفافية الحسابات الحكومية، ضمان حكم القانون، تحسين كفاءة ومساءلة القطاع العام ، شفافية السياسات المالية والنقدية، تحقيق شروط مشروعية جميع تصرفات الهيئة الحاكمة ومطابقتها للقانون، مرجعية وسيادة القانون على جميع المسؤولين دون استثناء سواء كان مسؤول أو حاكم.

 **2-البعد السياسي:** يكمن البعد السياسي للرشادة او الحكم الراشد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التى تعتبر شرطا اساسيا لتجسيد الحكم الراشد، وذلك من خلال:

-تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تسمح بمشاركة احزاب سياسية ومواطنين في اطار القانون، احترام هذه الاحزاب وتطبيق سياسة الديمقراطية التشاركية.

-مشاركة سياسية واسعة النطاق ليس فقط في اطار المكانيزمات الانتخابية، وانما في اطار االمكانات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة،

 -الدولة الحقوقية التي تفرض ليس فقط خضوع المواطنيين والحكام للقانون وانما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تطبيق القوانيين.

-صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل راي عام تام وواع.

-هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بعملية التحقيق، ونظام اتصالي واعلامي يجعلها في اتصال واستشارة مباشرة ودائمة مع الناخبين والسلطة التنفيذية.

**3-البعد الاداري والتقني:** يشمل على نسق العمل العام الذي من خلاله يتم اعداد السياسات العامة وتطبيقها وتقييمها من طرف الادارة، ويتكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي اي مجموع الموارد المادية والمعنوية والمالية التي وضعتها الدولة بهدف ممارسة نشاطات المصلحة العامة. كما يشمل هذا البعد على محاربة الفساد الاداري والقضاء على مظاهر البيروقراطية ، وكدى تدريب وتكوين الكفاءات البشرية من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين.

4-**البعد الاقتصادي:** يكمن البعد الاقتصادي في إرشادة الرشادة الاقتصادية والتي تهتم بجميع الأساليب والإجراءات والقرارات التي تكون لها تاثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة و علاقتها مع دول أخرى، ونجد مرجعيتها في بيئة العلاقات الاقتصادية والقواعد التي تنظم عملية انتاج وتوزيع الموارد والخدمات داخل مجتمع معين وبتعبير آخر نجد مرجعية الرشادة الاقتصادية في العلاقات السوسيو اقتصادية أي الشق الاقتصادي الليبرالي.

من منطلق ما سبق ذكره يمكن القول أن أبعاد الحكم الراشد تشكل جوهر المنطلقات الفكرية التي جاءت بها المؤسسات الدولية وهي أبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة ومترابطة مع بعضها البعض في إنتاج االحكم الراشد، فلا يمكن تصور إدارة عامة تعمل من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسييني، ولا يمكن لللإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، كما أن اهمال الدولة للمجتمع المدني وتغييبه سيؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة، ومراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها، ومن جهة ثانية لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، فالخطاب الصارم الذي يصدر عن االأنضمة العربية بضرورة السير نحو الإصلاح وإقامة االحكم الراشد لن يجدي نفعا مالم تصاحبه خطوات عملية في بناء الديمقراطية الفعلية التي تؤدي إلى التداول على السلطة، وبغير هذا تبقى هذه الخطابات مجرد تعبير عن نوايا ربما تكون صادقة، أو مجرد تصرحيات تسويقية تجميلية اتجاه الأطراف الخارجية أو الداخلية الضاغطة. ويعتبر البعد السياسي هو البعد الأساسي في الروابط الثلااثة االتي يذكرها تعريف منظمة برنامج الأمم المتحدة.

 **النشأة والتطور:** أولا مصطلح الحكم ذو أصل يوناني((kubemân وعرف باللاتينية بـ (gubernare) وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة "gouvernement "(طريقة وفن الإدارة) وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر (governance) ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن عبء الحكومة سنة 1679، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من اجل تحقيق المطالب الديمقراطية، ثم برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث تم إضافة له صفة "الجيد" ليصبح "Bonne gouvernance" وترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الرشيد، أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005. وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذا المفهوم فليس هناك اختلاف أو تباين كبير في إيجاد تعريف للحكم الراشد، بل ربما يكون بعض التباين في تاريخ ومكان ظهور المصطلح، ففي عام 1989 قدم البنك الدولي لأدبيات التنمية تقرير عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية وأرجع أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها، وفي النصف الثاني من التسعينيات تم التركيز على فعالية المساعدات، مما أدى إلى المطالبة بإعادة تأهيل الأداء العمومي، والذي كان بمثابة العودة لدور الدولة، كما اقترحت المؤسسات المانحة على الدول المقترضة تدابير خاصة بإنشاء قواعد ومؤسسات توفر إطار يمكن التنبؤ به وشفاف لتصريف الشؤون العامة ويقدم المسؤولين للمحاسبة. وقد وصف البنك الدولي آنذاك الحكم الرشيد على انه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة، وفي سياق هذا التعريف وضع البنك الدولي أربعة معايير أساسية لضمان فعالية الحكم الرشيد القادر على إحراز تنمية مستدامة وهي إدارة القطاع العام، المساءلة، الإطار القانوني، والشفافية وإتاحة المعلومات.

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فان العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المختصة، بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة وجاءت بعضها أكثر جرأة من البنك الدولي حيث نادت بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة، في حين اكتفت بعض المؤسسات على وضع تعريفات للحكم الراشد ينسجم مع المنهج الفكري الخاص بها والأولويات المرتبطة بسياق عملها وأهدافها.

وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينيات وارتبط بعدد من المناهج الأخرى كالعولمة والتحول الديمقراطي والخوصصة واالمجتمع المدني، ومن هنا ظهرت دعوة الهيئات المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها، كشرط لتحقيق التنمية، وامتدت مناقشة الحكم الراشد من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص َ الذي شمل قطاع التجارة والصناعة والبنوك وغيرها، ولقد مهد هذا الاهتمام الواسع بمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطور أدبياته بسرعة. فمع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي هدف إلى تغيير دور الدولة، والاعتراف بدور الفاعلين المتعددين والتوجه الفعال نحو التعامل في إطار المشاركة والشراكة مع قضايا وتحديات التنمية البشرية.

وعلى إثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساعا من مدخل البنك الدولي يرتكز على ً تبني أنماطا من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر ً تفاعلا وتكاملا بين كافة شركاء التنمية، وفي إطار هذا المدخل الواسع تجاوز مفهوم الحكم الراشد كونه أداة لمحاربة الفساد الإداري والمالي فقط ليشمل محاربة الفساد السياسي ودعم تعزيز المشاركة السياسية. وبعد هذا التحول التدريجي لمفهوم الحكم الراشد حدث هناك تحولا واسعا على المستوى العالمي وعلى ً نطاقات ومستويات مختلفة شملت الشركات والمؤسسات، ففي سنة 2000 تم إضافة بعدا جديدا للحكم الراشد ً وهو القدرة على التنبؤ، حيث قدم هذا الأخير في ضوء الأزمات المالية فينهاية التسعينيات من القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى ضرورة إدخال تحسينات في إدارة الشركات والنظم المالية والمصرفية. ومن خلال هذا الرصد للتطور التاريخي لنشأة الحكم الراشد يتضح أن ظهور هذا المفهوم يعود إلى عدة اعتبارات، كانت في البداية تقتصر أهدافها على تحسين مردودية المعونات في البلدان المتلقية من خلال شروط وضعتها المؤسسات والمنظمات الدولية للدول المتلقية، ليتطور فيما بعد ويصبح شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإشراك المجتمغ المدني في وضع السياسات التنموية وتنفيذها والابتعاد عن كل أشكال الرشوة والفساد وإهدار المال العام.

**قائمة المراجع**

1-عبد الرزاق مقري، احلكم الراشد وآليات مكافحة الفساد، البصيرة للبحوث والدراسات اإلنسانية العدد 10، 2004

2- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية، بعنوان: الحكم الراشـد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفــقر دراسة حالة الجزائر 2010،2000، تحت إشراف: الأستاذ الدكتور علي خالفي، للطالب: شعبان فرج.

3-أماني قنديل، المؤسسة العربية للمجتمع المدني ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 2008 .